خبر صحفي

(للنشر الفوري)

نشر قانون تأسيس المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال في الجريدة الرسمية لدولة قطر

تم نشر قانون تأسيس المحكمة المدنية والتجارية والمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال في الجريدة الرسمية لدولة قطر، وهو القانون الذي يؤكد على مكانة، وشرعية، وسلطة المحكمتين.

إن النسخة المحدثة لقانون مركز قطر للمال الذي يضم تعديلات حول المحكمة التجارية والمدنية والمحكمة التنظيمية متوفرة الآن على الموقع الالكتروني لمركز قطر للمال تحت صفحة التشريعات.

يشكل نشر القانون مرحلة إضافية في تطور مركز قطر للمال ويعتبر مؤشراً على نمو مكانته العالمية. قال القاضي الموقر اللورد وولف، رئيس المحكمة المدنية والتجارية، في حديث له مؤخراً عند انعقاد المحكمة للنظر في القضية الأولى:

"يشكل هذا الفصل مرحلة حاسمة في تطور كل من المحكمة المدنية والتجارية ومركز قطر للمال بحد ذاته، وهو يؤكد على التزام قطر في تأسيس إطار عمل تنظيمي وقانوني عالمي في مركز قطر للمال وخارجه."

يمكن الاطلاع على القانون بالدخول إلى صفحة التشريعات على الموقعين التاليين www.qfcra.com و www.qfc.com.qa